فهو، في منطلقه ـ كما اعتقدت دمشق ـ وسيلة مميزة لتجميع القوى العربية وتوحيدها؛ وهو، في غايته، اسلوب فعّال في المواجهة ضد اسرائيل. والتوازن ليس غاية في ذاته، بل انه ضرورة مرتبطة بالغايات التي يخدمها؛ وبمعنى آخر، ان التوازن مع اسرائيل ليس مجرد تطوير القدرات العسكرية وتعزيزها وبناء دفاعاتها في شكل يؤدي الى احراز التفوق على اسرائيل، بل انه كفيل بمنح دمشق قدراً من المصداقية العسكرية التي من شأنها ان تتيح لها مجالاً معقولاً من حرية المناورة والتحرك الدبلوماسي، والسياسي، والاهم من ذلك انه يكون كفيلاً بردع القوة العسكرية الاسرائيلية، والحؤول دون نجاحها في تحقيق اهدافها الاستراتيجية في المنطقة(١٧).

وبالفعل، فقد اتاح هذا المخرج للقيادة السورية حيّزاً لا يستهان به من القدرة على التحرك والمناورة، سياسياً وعسكرياً، على مدى السنوات التي اعقبت توقيع مصر واسرائيل على اتفاقيتي كامب ديفيد. فمن جهة، باشرت دمشق بتنفيذ برامجها التسليحية والعسكرية الهادفة الى رفع مستوى قدراتها القتالية، ضمن اطار من التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفياتي، ولكنها، في المقابل، حرصت على عدم السماح لنفسها بالانجرار الى مواجهة عسكرية شاملة مع اسرائيل، في زمان، او مكان، تعتبرهما دمشق «غير ملائمين»(١٨). من هنا، حاججت دمشق، بحرارة، بأن الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، كان، بالضبط، المثال الحي على «المواجهة المفروضة وغير الملائمة» التي طالما حذّرت دمشق من مغبّة الوقوع فيها، وعملت جاهدة على تجنّبها بانتظار توافر «التوازن الاستراتيجي» كممهد ضروري لاقامة «سلام المتكافئين»(١٩).

لقد انتاب القيادة السورية، في سياق هذه الجدلية، اطمئنان ايديولوجي مفاده «اذا استكمل العرب مقوّمات قوة الدفاع ضد الاغتصاب الصهيوني وتوسّعه، حاق بالامن الاسرائيلي تهديد من الحجم نفسه»، نظراً الى التلازم العكسي بين النظرية الامنية الاسرائيلية والضعف العربي القائم على مبدأ «ان حدود الامن الاسرائيلي تتسّع بقدر ما يضعف العرب». وهذا يعني ان القوة العسكرية العربية تشكّل الكابح للاندفاع الاسرائيلي، وان «التوازن» هو «القوة الوحيدة التي يحسب لها العدو حساباً»(٢٠). وهذا يعني، على مستوى اكثر تجريداً، ان جدلية السلام بين القوي والضعيف تنتج فائضاً من القوة لصالح فريق على آخر يفرز خللاً سياسياً يجعل «سلام القوة» قائماً على اختلال التوازن. أمّا «توازن القوى»، فيخلق توازناً سياسياً موازياً يؤدي الى سلام مستقر، ضمانته الناتج صفر لميزان قوى متعارضة(٢١).

ولكن هل تبقى سوريا تواجه اسرائيل وتنافسها على احتلال الموقع الاول في المنطقة، وبالتالي فلا مجال الّا لعدائهما المتبادل؟

على الرغم من كل التأكيدات السورية بشأن احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل، ومن تكرارها المستمر، الّا ان المرء يلاحظ استمرارية مدهشة في الحفاظ على الوضع القائم(٢٢). وقد اشار رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، مناحيم بيغن، نفسه، الى هذا الجانب من سجل القيادة السورية، في خطاب في الكنيست، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، في اثناء حرب لبنان، حين ذكر انه، اضافة الى اتفاق الجولان المكتوب، تمّ التوصل الى تفاهم سري، عبر وساطة اميركية، وافق السوريون فيه ضمناً على منع الفلسطينيين من شنّ أي نشاطات مسلّحة، انطلاقاً من الاراضي السورية(٢٣).

هذا الواقع يدعمه استنتاج احد المتابعين للسجل السوري، حين لاحظ ان دمشق تنتهج، إنْ في مرتفعات الجولان او في الجنوب اللبناني او حتى مع الفصائل الفلسطينية، سياسة